

اقتصاديات حوالات المغتربين الأردنيين

إيجابيات علينا تعزيزها

آذار ٢٠١٨



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM



منتدى الاستراتيجيات الأردني JORDAN STRATEGY FORUM

جاء تأسيس منتدى الاستراتيجيات الأردني ترسيخاً لإرادة حقيقية من القطاع الخاص بالمشاركة في حوار بناء حول الأمور الاقتصادية والاجتماعية التي يُعنى بها المواطن الأردني، ويجمع المنتدى مؤسسات وشركات رائدة وفاعلة من القطاع الخاص الأردني، إضافة إلى أصحاب الرأي والمعينين بالشأن الاقتصادي؛ بهدف بناء تحالف يدفع نحو استراتيجيات مستدامة للتنمية، ورفع مستوى الوعي في الشؤون الاقتصادية والتنموية، وتعظيم مساهمة القطاع الخاص في التنمية الشاملة.

وقد تمّ تسجيل المنتدى بتاريخ 2012/8/30 بوصفه جمعيةً غير ربحية تحمل الرقم الوطني 2012031100026، وتقع ضمن اختصاص وزارة الثقافة.

عمان، الأردن

ت: +962 6 566 6476

ف: +962 6 566 6376



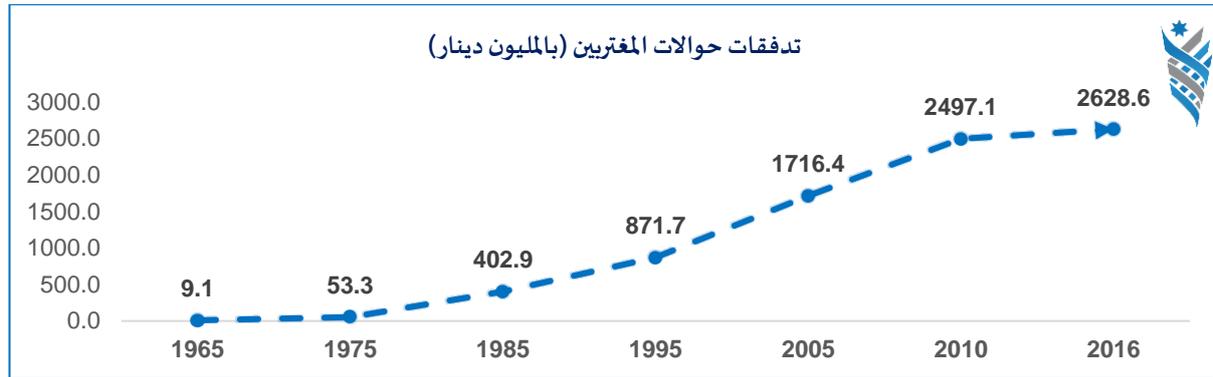
جدول المحتويات

| | |
|----|--|
| 4 | 1. ملخص تنفيذي |
| 6 | 2. المقدمة |
| 10 | 3. تدفق الحوالات للأردن: بعض المشاهدات |
| 14 | 4. اقتصاديات الحوالات |
| 17 | 5. الملخص ومضامين السياسات |
| 18 | المراجع |
| 19 | ملحق أ |

1. ملخص تنفيذي

الإسكان والتعليم والصحة. كما أنها تلعب دوراً مهماً على صعيد التنمية المالية، فهي تساهم في زيادة الاحتياطي من العملات الأجنبية والودائع، وكذلك تساعد في رفع نسبة الإقراض للقطاع الخاص. ومن المثير للاهتمام أن حوالات المغتربين المتدفقة إلى الأردن نمت من 9.1 مليون دينار في العام 1965 إلى 2.6 مليار دينار في العام 2016.

نظراً لدورهم الاقتصادي والاجتماعي المهم؛ علينا ألا ننقل من شأن المغتربين الأردنيين العاملين في الخارج، كذلك علينا ألا نُغفل الأهمية الاقتصادية لحوالاتهم. لا شك بأن الحوالات لها العديد من الفوائد على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، وتُعتبر الحوالات من مُحفزات النمو الاقتصادي والتنمية، كما يمكن للحوالات أن تساعد في الحد من الفقر. إضافة إلى ذلك، من الممكن أن تؤدي الحوالات إلى المساعدة في تحسين خدمات



بناءً على مشاهدات منتدى الاستراتيجيات الإحصائية كانت النتائج مُشجعة، وهي كالآتي:

1. تؤثر الحوالات بشكل إيجابي على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، فعندما ترتفع الحوالات المتدفقة إلى داخل المملكة بنسبة 5%، يرتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 4.93%.
2. تؤثر الحوالات إيجاباً على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فإذا ارتفعت الحوالات بنسبة 5%، يزداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.67%.
3. لا تؤثر الحوالات على مُعدل التضخم في الأردن.
4. الحوالات تؤثر بشكل إيجابي على الودائع في البنوك، فإذا ارتفعت الحوالات بنسبة 5%، فإن الودائع في البنوك ترتفع بنسبة 8.57%.
5. تؤثر الحوالات بشكل إيجابي على حجم الإقراض للقطاع الخاص، فعندما تزداد الحوالات بنسبة 5% فإن حجم الإقراض للقطاع الخاص يرتفع بنسبة 8.03%.
6. تؤثر الحوالات إيجاباً على حجم الودائع البنكية بالعملات الأجنبية، فعندما تزداد الحوالات بنسبة 5% يرتفع حجم الودائع البنكية بالعملات الأجنبية بنسبة 4.82%.

يُعتبر الأردنيون العاملون في الخارج أحد الأصول المهمة جداً للاقتصاد الوطني الأردني لعدة أسباب، منها تخفيض نسب البطالة. حيث عانى الاقتصاد الأردني لفترة طويلة من الارتفاع المستمر في معدلات البطالة، خصوصاً بين فئة المُتعلّمين الحاصلين على شهادات جامعية وفئة الشباب. وعليه فإن الفائدة الاقتصادية المتحققة من عمل المغتربين الأردنيين في الخارج لا تقتصر فقط على الحوالات المالية التي يرسلونها، بل أيضاً تُساعد في الحد من الضغط على سوق العمل الأردني، لهذا فإن تحدي البطالة يكون أكثر صعوبةً في حال عدم وجود فرص عمل للأردنيين في الخارج.

يدرس منتدى الاستراتيجيات الأردني في هذه الورقة أثر الحوالات على:

أولاً، التضخم والنمو الاقتصادي الحقيقي.

ثانياً، الواردات وعجز الميزان التجاري.

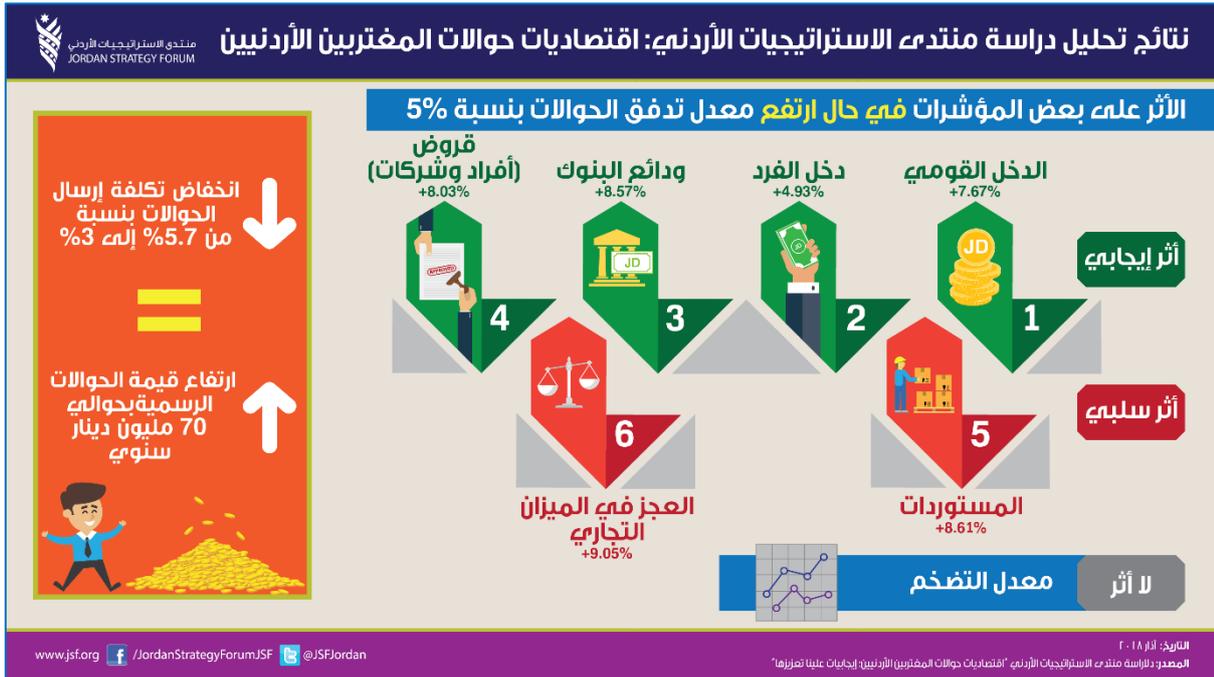
ثالثاً، التنمية المالية ممثلةً بالودائع في البنوك والتسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص والودائع بالعملات الأجنبية.

2. نحن بحاجة لفهم ديناميكيات سوق العمل الإقليمي من ناحية عدد فرص العمل التي تُولدها هذه الأسواق، وحاجة هذه الأسواق للخبرات الأجنبية، والمنافسة التي يواجهها الأردنيون في هذه الأسواق.
3. على الأردن السعي لتخفيض كلفة التحويل من الخارج الى الأردن وخاصة في الدول التي يتواجد فيها الأردنيين، ليس فقط لما لذلك من أثر على زيادة قيمة الحوالات ولكن أيضاً لما لذلك من أثر على زيادة تدفق الحوالات عبر القنوات الرسمية بدلاً من القنوات غير الرسمية، وهذه على الأقل طريقة لمعرفة تقديرات أفضل حول الحجم الحقيقي للحوالات.
4. إن أثر الحوالات على عملية الاستيراد والعجز في الميزان التجاري سلبى وبشكل واضح. مع ذلك فإن الحوالات ليست السبب الوحيد لارتفاع العجز في الميزان التجاري، بل هي مُشكلة هيكلية تحتاج إلى حل.

7. تؤثر الحوالات سلباً على المستوردات، حيث يرتفع حجم الاستيراد بنسبة 8.61% إذا زادت الحوالات بنسبة 5%.
8. تؤثر الحوالات سلباً على العجز في الميزان التجاري، حيث يرتفع حجم العجز في الميزان التجاري بنسبة 9.05% إذا ارتفعت الحوالات بنسبة 5%.

أما على صعيد السياسات، يوصي المنتدى بما يلي:

1. بالنظر للنتائج والأهمية الاقتصادية والاجتماعية المترتبة لعمل الأردنيين في الخارج على عوامل الاقتصاد الكلي وعوامل التنمية المالية، فإنه من المهم أن تبقى سياسة الأردن في التعامل مع شؤون المغتربين الاردنيين على سُلّم أولويات صانعي السياسات ومتخذي القرار، كما أن هناك حاجة ماسة لفهم خصوصية التعامل مع أبناء الأردن من المغتربين الأردنيين في الخارج ولدراسة احتياجاتهم من قبل جميع الجهات المعنية من صناع قرار ومؤسسات قطاع خاص ومراكز الفكر.



2. المقدمة

ثانياً، تساعد الحوالات في تحسين خدمات الرعاية الاجتماعية، مثل الإسكان والتعليم والصحة والتغذية.

ثالثاً، إضافةً لدور الحوالات في زيادة حجم الودائع بالعملات الأجنبية في الدول النامية، تساعد الحوالات في دفع النمو الاقتصادي الحقيقي للدول المستقبلية للحوالات وكذلك للدول المرسلة منها. كما تساعد الحوالات في الحد من الفقر.

لظالما جذب موضوع حوالات المغتربين اهتمام الأكاديميين والباحثين ومراكز الفكر وصناع القرار والمنظمات الدولية. ويعود هذا الاهتمام إلى أسباب عدة، أبرزها:

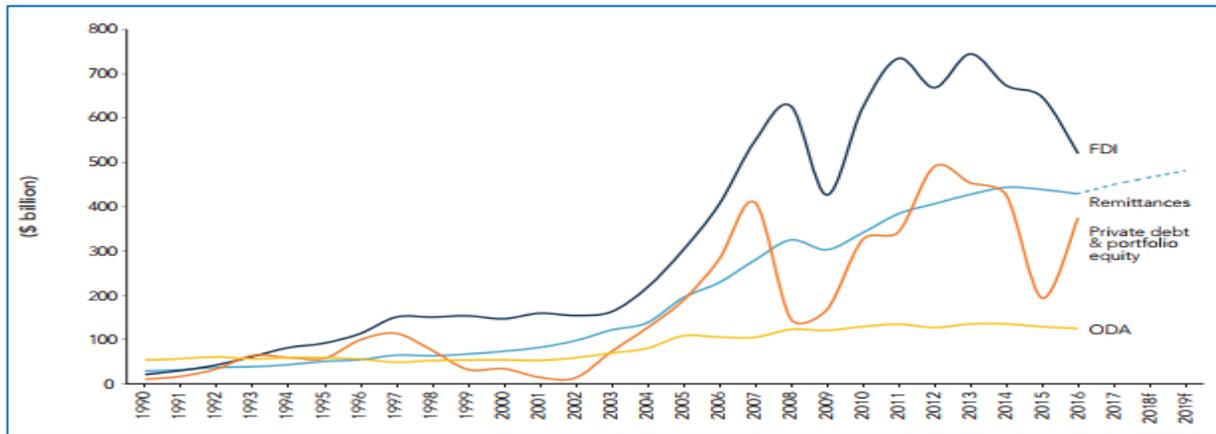
أولاً، ارتفعت تدفقات الحوالات النقدية للعاملين حول العالم من 1.9 مليار دولار في 1970 إلى أكثر من 597 مليار دولار في 2017. (البنك الدولي)



ذلك، هذا النوع من التدفقات النقدية أكبر من المساعدات الإنمائية الخارجية وديون القطاع الخاص والمحافظة الاستثمارية، ولكنه أيضاً يواكب حجم تدفق الاستثمار الخارجي المباشر.

وبالنسبة للحجم العالمي للحوالات، من المهم الإشارة إلى أن هذا النوع من التدفقات النقدية كان أكثر استقراراً من أنواع التدفقات النقدية والرأسمالية الأخرى (الشكل 2). علاوةً على

الشكل 2: تدفق الحوالات للدول النامية (مليار دولار) (1990-2019)



عضويته 176 دولة) في العام 2015 عن اليوم الدولي لتحويلات الأسر. كما تمت الإشارة لهذا اليوم في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والمتعلق بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

مع معرفة حجم الحوالات العالمي الضخم واستقرارها وما ينتج عنها من منافع للاقتصاد والمجتمع، ليس من المستغرب أن يعلن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD) (والذي يضم في

"عقد الصندوق الدولي للتنمية الزراعية بالتعاون مع البنك الدولي والمفوضية الأوروبية المنتدى العالمي الخامس للحوالات والتنمية في السادس عشر والتاسع عشر من حزيران 2015 في مدينة ميلان الإيطالية، وضم المنتدى 420 شخصاً من صانعي السياسات وأصحاب الشأن من ممثلي القطاع الخاص بالإضافة لقادة المجتمع المدني حول العالم ومدنيين من 70 دولة، وذلك لتمهيد الطريق أمام زيادة الأثر الإنمائي للحوالات."

-الصندوق الدولي للتنمية الزراعي

سابعاً، قد تعاني بعض الدول من استنزاف الكفاءات والموارد البشرية ويشار الى هذه الظاهرة بمصطلح استنزاف الأدمغة. إن الجهود البحثية في هذا المجال تسعى لدراسة ما إذا كانت الدول المستقبلية للحوالات تُعاني من استنزاف الأدمغة.

أخيراً، تشمل الأدبيات البحثية في هذا المجال استطلاعات حول المغتربين، والهدف من هذه الاستطلاعات تحديد الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للمغتربين (مثل: السن، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، مستوى التعليم، المهنة، مستوى الدخل، وأخرى) وأيضاً تستخدم هذه الاستطلاعات لمعرفة أسباب الاغتراب، وسبل استخدام الحوالات.

"المسألة ليست مسألة الأموال المرسله إلى الوطن الأم، بل انها مسألة تأثير هذه الأموال على المستوى المعيشي للناس. المبالغ القليلة التي يرسلها المغترب لأسرته والتي تعادل 200 دولار أو 300 دولار تُشكل نحو 60% من دخل الأسرة وهذا يُشكل فرقاً كبيراً ومهماً لحياة هذه الأسر في مجتمعاتهم" (جلبرت هونغبو، رئيس الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)

"أظهر تحليل ضم 71 دولة نامية الأثر الكبير للحوالات في الحد من الفقر في هذه الدول، حيث أنه إذا ارتفع نصيب الفرد من الحوالات بنسبة 10% فإنه يقود إلى انخفاض الطبقة الفقيرة بنسبة 3.5%" (معهد سياسات الهجرة)

"تؤثر الحوالات إيجاباً على النمو الاقتصادي، وذلك لأن الحصة الأكبر من الحوالات عادةً ما تُصرف على استهلاك السلع اليومية، فيما يتم ادخار أو استثمار الجزء المتبقي من الحوالة. مهما كانت طريقة صرف الحوالة فإنها تؤثر إيجاباً على النمو الاقتصادي" (ثابت وموسير، صندوق النقد الدولي (2017).

جذبت مسألة الحوالات الكثير من الاهتمام البحثي والأكاديمي، ونظراً لضخامة الإنتاج العلمي في هذا المجال ولصعوبة عرضه بشكل وافٍ، فإن المنتدى ومن خلال ورقة السياسات هذه يرى أن غالبية الاهتمام العلمي قد كُرس للإجابة على ثمانية أسئلة رئيسية ولمعالجة القضايا المتعلقة بها. وهي كالآتي:

أولاً، كم يبلغ حجم الحوالات؟ هذا السؤال مهم، وذلك لأن بعض التحويلات تمر عبر القطاع غير الرسمي وبالتالي لا تُسجل بشكل رسمي.

ثانياً، ما الذي يُحدد تكلفة الحوالات المالية؟ هذا السؤال مهم لسبب واحد وبسيط وهو "أن تخفيض تكلفة الحوالات المالية بنسبة 5% يساعد على توفير 16 مليار دولار عالمياً" (البنك الدولي).

ثالثاً، ما الذي يُحدد حجم الحوالات؟ هذا السؤال مهم أيضاً لأنه بمجرد معرفة العوامل التي تؤثر على حجم الحوالات، سيصبح باستطاعة صانعي السياسات تبني سياسات ترفع من حجم الحوالات المُتدفقة للاقتصاد.

رابعاً، ما هو دور الحوالات على مستوى الاقتصاد الكلي؟ هذا السؤال ولّد العديد من المسائل التي تهم الباحثين مثل أثر الحوالات على النمو الاقتصادي الحقيقي والاستيراد والعجز في الميزان التجاري والتضخم.

خامساً، ما هو دور الحوالات على مستوى الاقتصاد الجزئي؟ هذا السؤال ولّد العديد من القضايا البحثية المختلفة، أبرزها أثر الحوالات على التنمية المالية (مثل: ودائع البنوك، التسهيلات المصرفية، الودائع بالعملة الأجنبية)

سادساً، ما هو أثر الحوالات على العوامل الاقتصادية الاجتماعية مثل الفقر وجودة تعليم الأطفال؟

"إن زيادة 1% في نسبة الحوالات إلى الناتج المحلي الإجمالي تؤدي إلى زيادة بنسبة حوالي 0.5%-0.6% في نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي، بينما تقود هذه الزيادة في نسبة الحوالات إلى زيادة بنسبة 0.3% في مساهمة الائتمان في الناتج المحلي الإجمالي" (البنك الدولي)

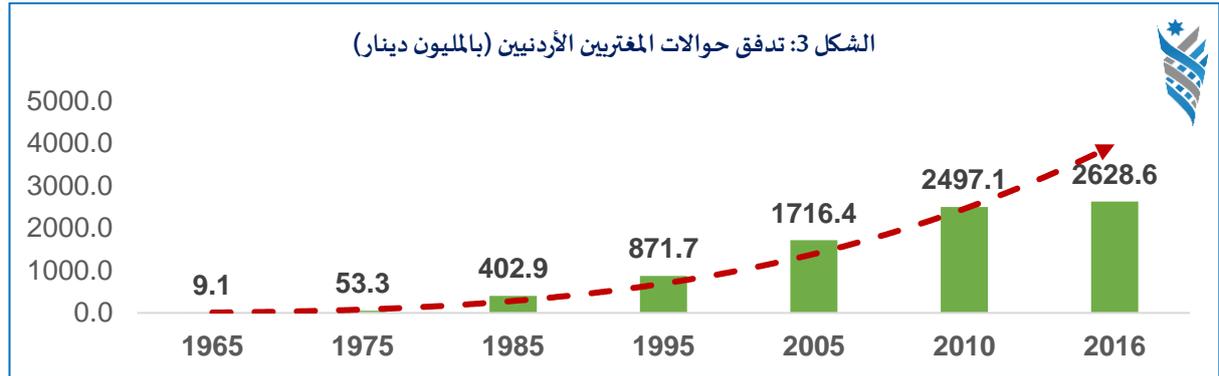
بناءً على المشاهدات التي تم ذكرها أعلاه، سيكون من المهم دراسة اقتصاديات الحوالات في المشهد الأردني. وهذا لعدة أسباب:

1. ارتفع تدفق الحوالات للأردن من 9.1 مليون دينار أردني في العام 1965 إلى أكثر من 2.6 مليار دينار في العام 2016.
 2. على الرغم من عدم وجود إحصائية رسمية لأعداد المغتربين الأردنيين، إلا أنه تم تقدير عددهم في العام 2014 بحوالي 786,000 أردني مقيم بالخارج، وتشكل أعداد المقيمين في الخارج ما نسبته 10.5% من مجموع المواطنين الأردنيين. وكما هو متوقع يقيم معظمهم في دول الخليج العربي.
- (الجدول 1)

"مع زيادة الحوالات تزداد القوة الشرائية في الاقتصاد المستقبلي لها، وبالتالي يزداد الطلب الكلي. ولكن قد يكون هذا الطلب لصالح البضائع والخدمات المستوردة، وهذا عادةً ما يُفاقم العجز في الميزان التجاري" (مين، 2017).

"قد تؤثر الحوالات إيجاباً على النمو من خلال توفيرها موارد مالية للاستثمار في التعليم، كما قد تساعد شبكة المغتربين العاملين في الخارج في تعزيز حركة التجارة والاستثمار" (صندوق النقد الدولي، 2017).

"قد تؤثر الهجرة بشكل سلبي على النمو في الدولة الأم من خلال تقليلها للقوة العاملة في السوق، وقد تكون هذه خسارة ذات أثرهم بسبب هجرة الأدمغة، وتنطوي هذه الهجرة على عوامل ذات آثار سلبية على الاقتصادات بما في ذلك تضيق نطاق الابتكار"



الجدول (1) تقديرات أعداد المغتربين الأردنيين حسب المنطقة والدولة (2013-2015)

| الدولة \ المنطقة | العدد | النسبة |
|--------------------------|---------|--------|
| المملكة العربية السعودية | 250,000 | 31.8% |
| الإمارات العربية المتحدة | 200,000 | 25.4% |
| الكويت | 55,081 | 7.0% |
| قطر | 40,000 | 5.1% |
| عُمان | 7,403 | 0.9% |
| البحرين | 7,000 | 0.9% |
| دول عربية أخرى | 100,516 | 12.8% |
| أمريكا الشمالية | 75,018 | 9.5% |
| أوروبا | 31,541 | 4.0% |
| دول أخرى | 20,000 | 2.5% |
| مجموع المغتربين | 786,000 | 100.0% |

المصدر: بيل أير (2016)

محاور مختلفة. المحور الأول، يوضح آثار عودة المغتربين على بعض المؤشرات الاقتصادية. المحور الثاني، يناقش الآثار المترتبة على هجرة رأس المال البشري. والمحور الأخير يُقدم بعض المقترحات في حالة عودة بعض المغتربين الأردنيين للأردن. وهذه المحاور تُشكل المقدمة "لتطبيق برامج تواصل والتي يجب اقامتها من قبل الحكومة والجهات الرسمية المختلفة وغرف الصناعة والتجارة للمحاولة للوصول الى اكمال قاعدة بيانات تتضمن معلومات عن المغتربين الأردنيين صادرة عن وزارة الخارجية الأردنية لمعرفة كيفية تعظيم الاستفادة من المغتربين الأردنيين" (منتدى الاستراتيجيات الأردني، 2017).

يدرس المنتدى في ورقة السياسات هذه اقتصاديات الحوالات من عدة زوايا مهمة. وهي كالآتي:

1. أثر تدفق الحوالات على النمو الاقتصادي الحقيقي والتضخم.
2. أثر تدفق الحوالات على الاستيراد والعجز في الميزان التجاري.
3. أثر تدفق الحوالات على الودائع في البنوك، الإقراض، ودائع البنوك بالعملة الأجنبية (التنمية المالية).

بناءً على أهداف ورقة السياسات هذه من المهم الإشارة الى أن منتدى الاستراتيجيات الأردني كان قد نشر ورقة سياسات أخرى في العام 2017 مرتبطة في الموضوع وتضمنت تلك الورقة ثلاثة

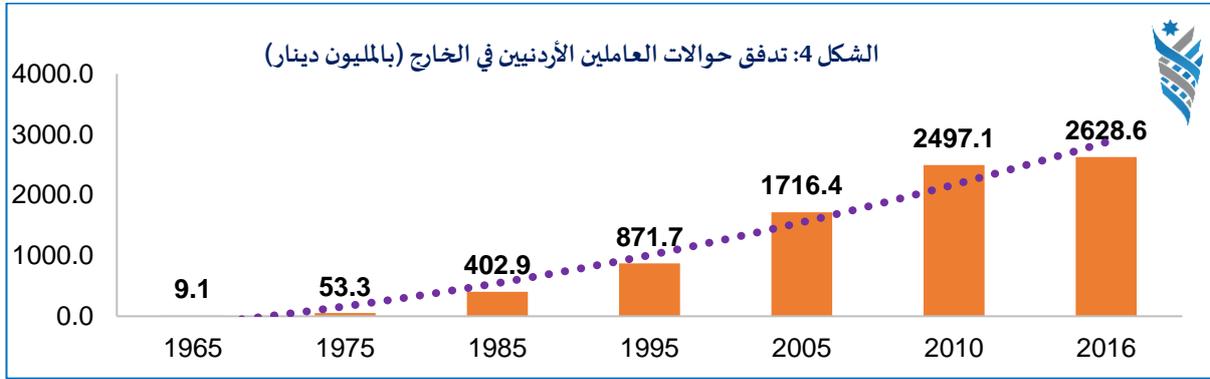
3. تدفق الحوالات للأردن: بعض المشاهدات

ثانياً، نتيجةً لارتفاع أسعار النفط، أخذت دول مجلس التعاون الخليجي زمام المبادرة لإطلاق خطط تنموية طموحة؛ مما تطلب أعداداً كبيرة من القوى البشرية العاملة من الدول الأخرى، ومنها الأردن.

المشاهدتين المذكورتين أعلاه تبيين الأسباب الرئيسية لازدياد تدفق حوالات المغتربين والتي أصبحت مصدراً رئيسياً لتدفق العملات الأجنبية (الشكل 4). هذه الحوالات ارتفعت من 9.1 مليون دينار في العام 1965 إلى أكثر من 2.6 مليار دينار في 2016.

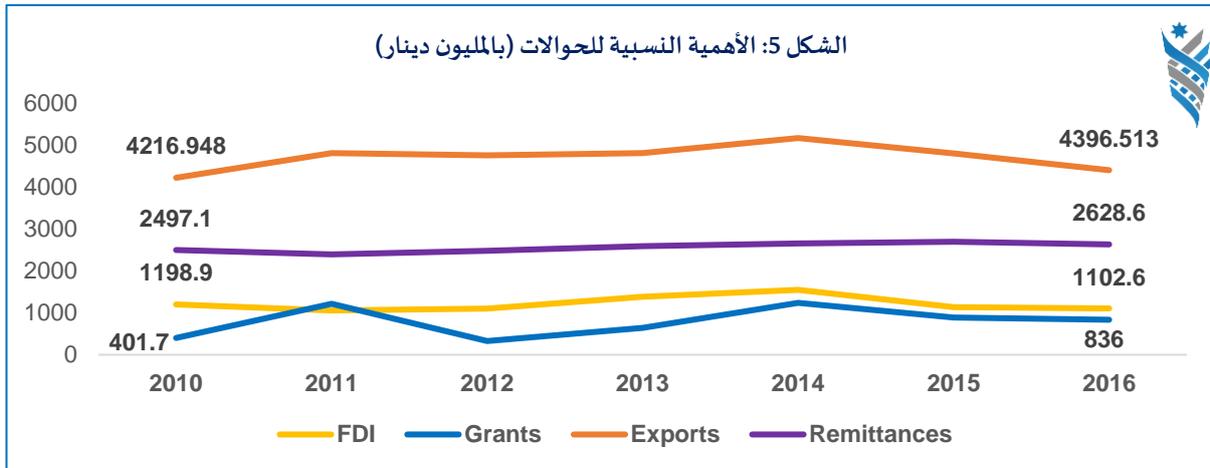
ربما من المهم أن الإشارة إلى أن الحروب العربية الإسرائيلية في العامين 1967 و1973 كان ومازال لها أثر مهم وكبير على الأردن. حيث تسببت حرب 1967 بتدفق أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين للأردن، كذلك أدت حرب 1973 إلى الحظر النفطي الذي أدى بدوره إلى رفع أسعار النفط من 3 دولار للبرميل إلى 12 دولار للبرميل في العام 1974. بالتالي، يجب ألا ننقل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية لهاتين المشاهدتين.

أولاً، الحقيقة التي تقول بأن الأردن دولة صغيرة ومحدودة الموارد، قادت النازحين الفلسطينيين للأردن إلى البحث عن فرص عمل في الخارج، خصوصاً في دول الخليج العربي.



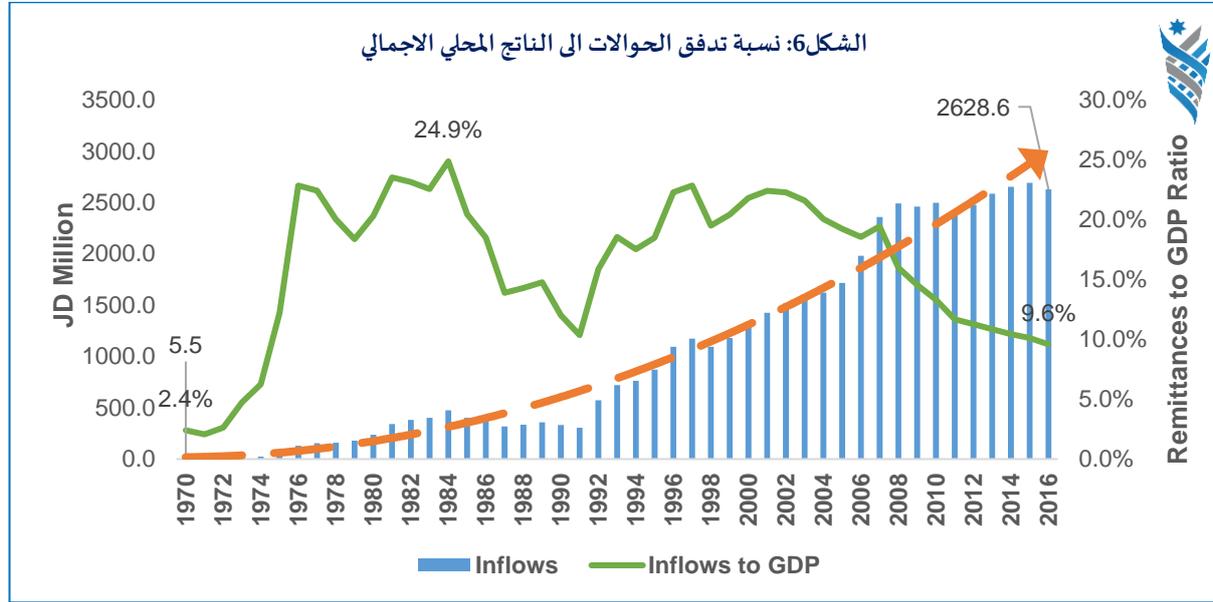
وهذا يشير ضمناً إلى أن الفائدة الاقتصادية من الحوالات لا تقل أهمية عن أهمية التصدير. بالإضافة إلى أنها أكثر استقراراً من كافة العوامل التي تم ذكرها (الشكل 5).

للتأكيد على أهمية حوالات المغتربين، يجب معرفة أن حجمها أكبر من حجم الاستثمار الخارجي المباشر والمساعدات الخارجية، وكذلك فإن حجمها كبير نسبياً مقارنة بحجم الصادرات الوطنية.



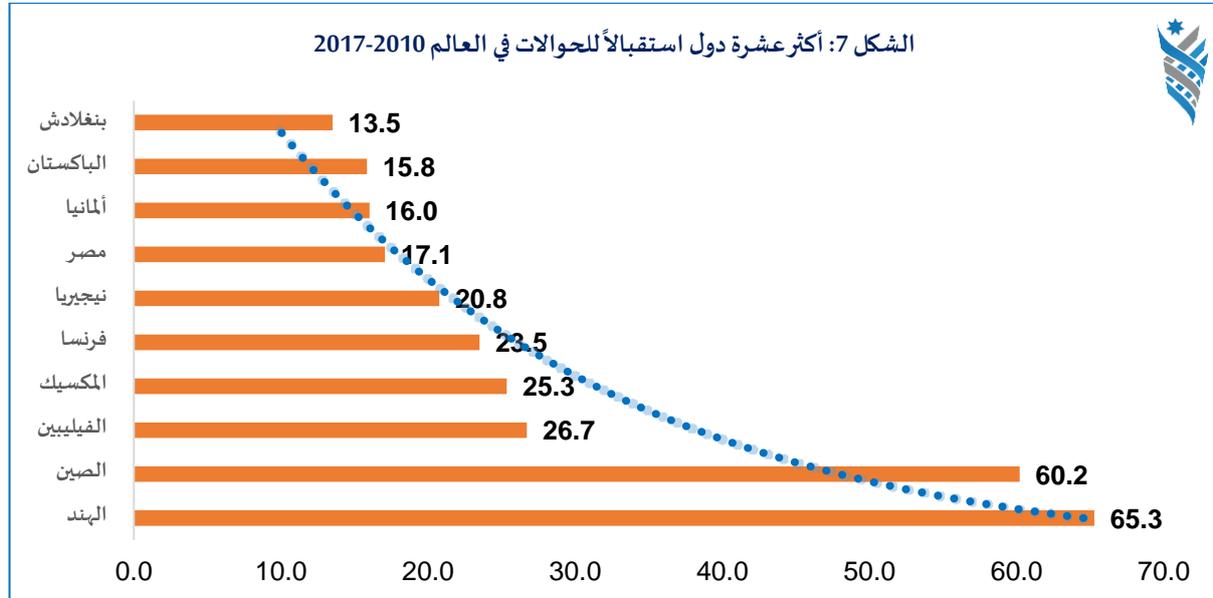
المحلي الإجمالي متجه نحو الانخفاض. وهذا يشير الى أن الناتج المحلي الإجمالي الإجمالي كان ينمو بوتيرة أسرع من نمو الحوالات. ومع هذا فإننا نستطيع القول بأن تدفق الحوالات ما زال يشكل جزءاً كبيراً من الاقتصاد الوطني.

على الرغم من الاستقرار والزيادة في تدفق الحوالات في الفترة ما بين 1970-2016، إلا أن نسبتها للناتج المحلي الإجمالي شهدت تغيراً وتذبذباً كبيراً (الشكل 6). فعلى سبيل المثال في العام 1984 كانت نسبة الحوالات الى الناتج المحلي الإجمالي هي الأعلى (24.9%). ومنذ العام 2001 كان تدفق الحوالات نسبة الى الناتج



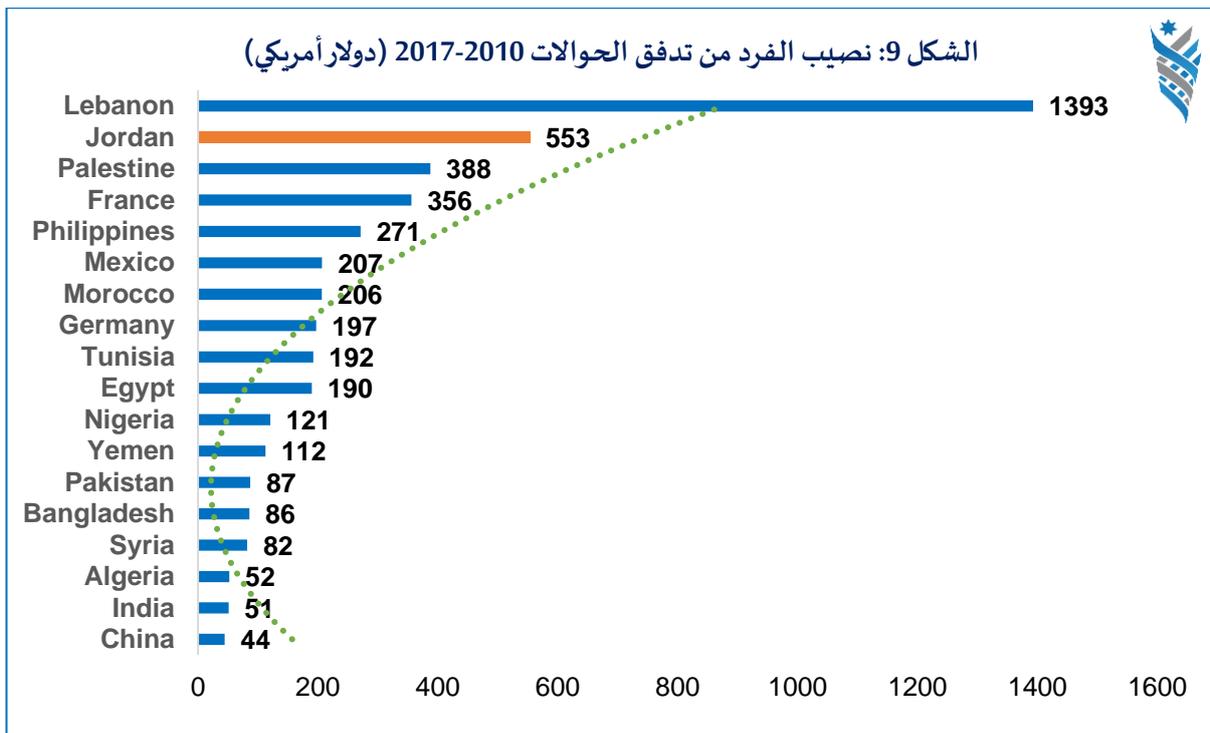
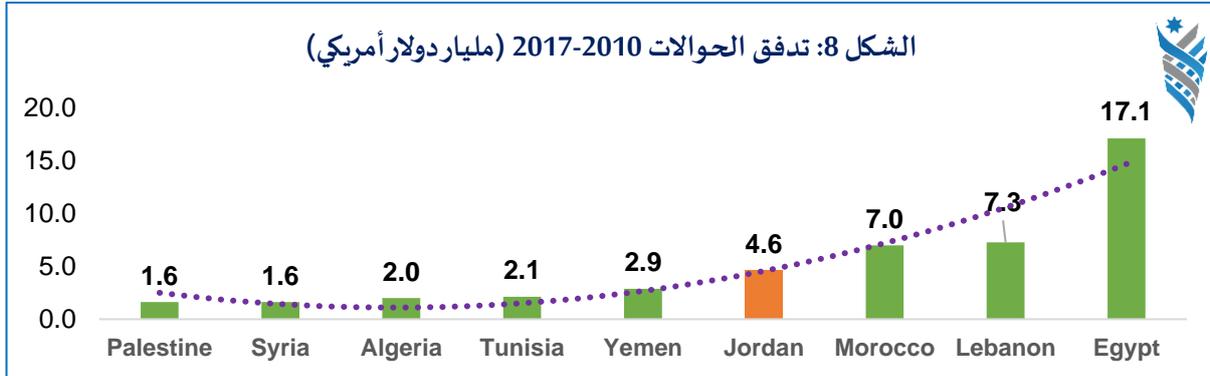
بالإضافة الى المشاهدات المذكورة أعلاه، من المفيد أن مقارنة حوالات المغتربين الأردنيين بالمنظور الدولي.

أولاً، من ناحية المبالغ، خلال الفترة ما بين 2010-2017، كانت الهند أكثر الدول استقبالاً للحوالات (البنك الدولي). وكان متوسط قيمة الحوالات الواردة للهند سنوياً 17.1 مليار دولار. فيما كانت مصر الدولة العربية الوحيدة ضمن العشر دول الأوائل في استقبال الحوالات.



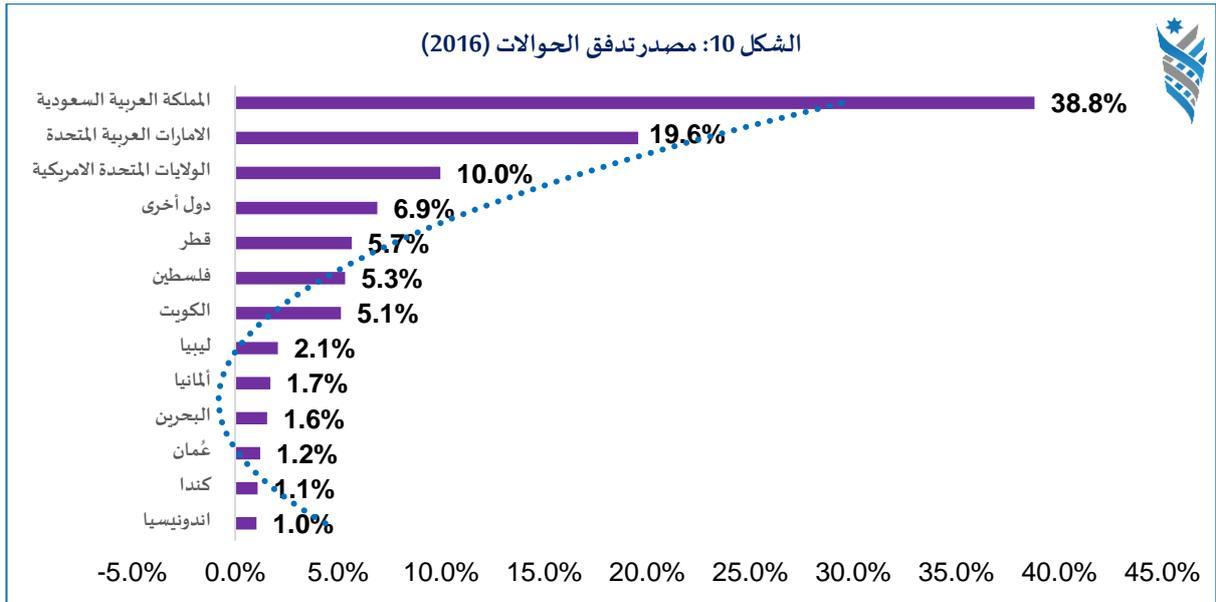
خلال الفترة 2010-2017 بينما استقبلت لبنان متوسط حوالات سنوي 1393 دولار للفرد، كان نصيب الفرد الأردني 533 دولار، وهو أعلى من مصر (190 دولار) والهند (51 دولار) والصين (44 دولار).

ثانياً، في الفترة ما بين 2010-2017 بينما استقبل الأردن حوالات أقل بكثير من كل من المغرب ولبنان ومصر، إلا أنه يجب عدم التقليل من أهمية هذه الحوالات والتي تعادل ما قيمته 4.6 مليار دولار في الفترة ذاتها (الشكل 8). أيضاً، إذا نظرنا إلى نصيب الفرد من الحوالات سنجد أن لبنان والأردن هي الأعلى في العالم (الشكل 9).



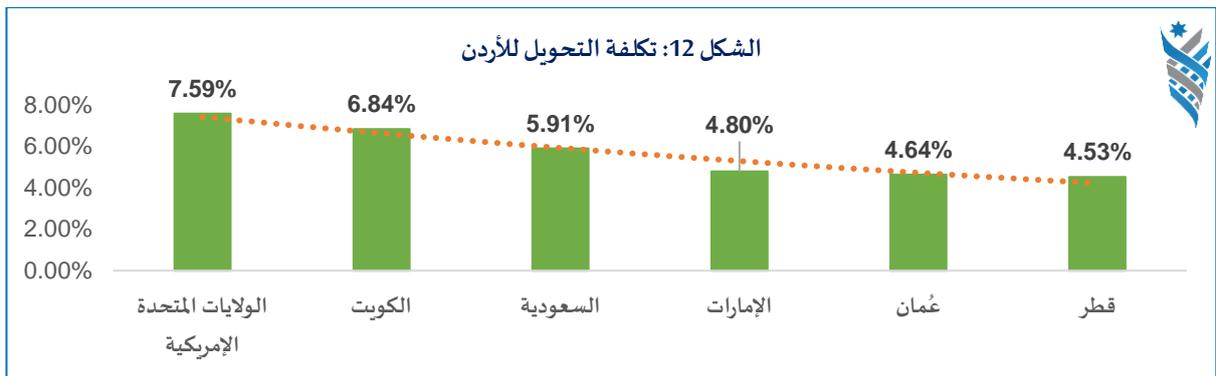
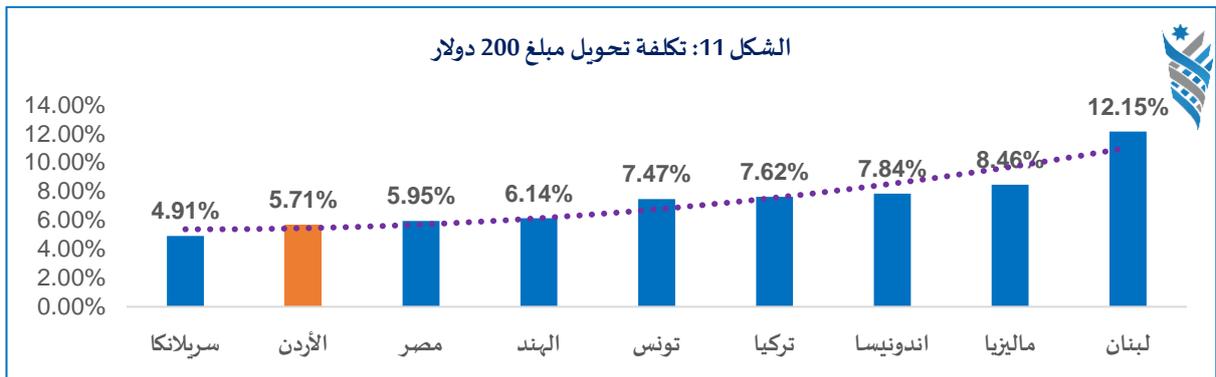
العربية السعودية الإمارات العربية المتحدة بنسبة 19.6% تليها الولايات المتحدة بنسبة 10% (الشكل 10).

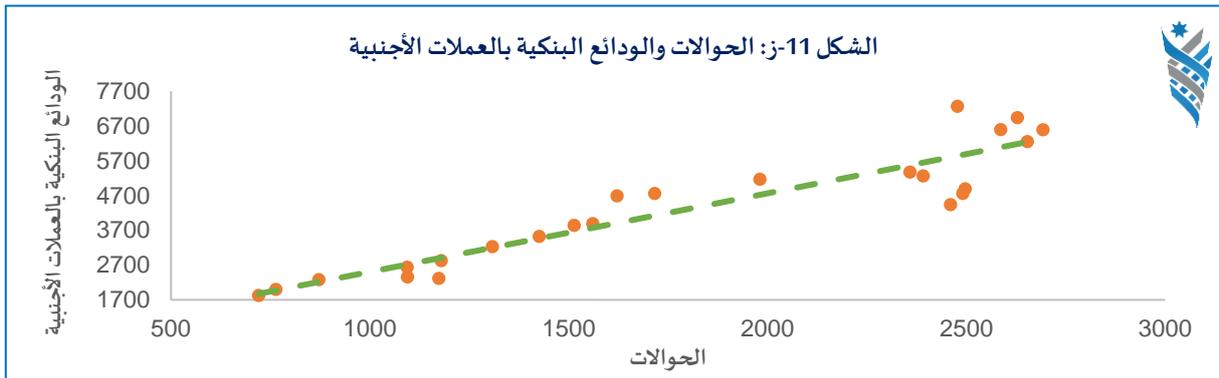
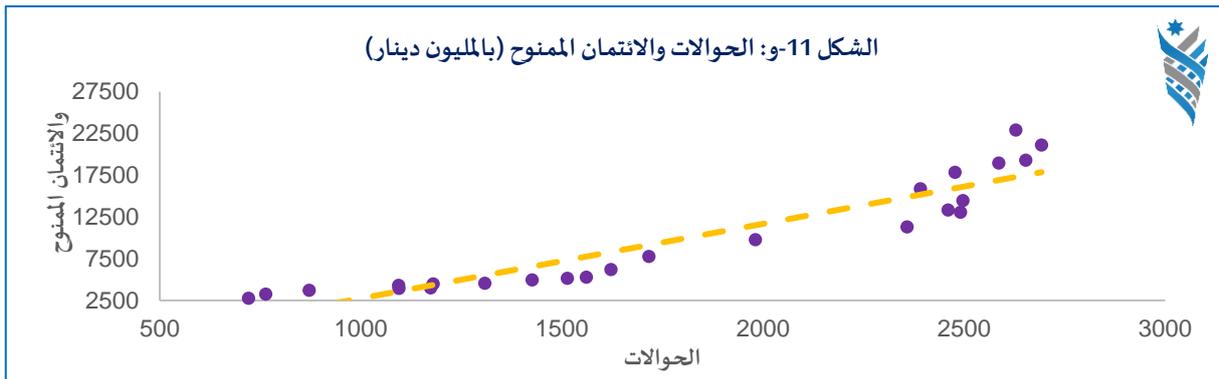
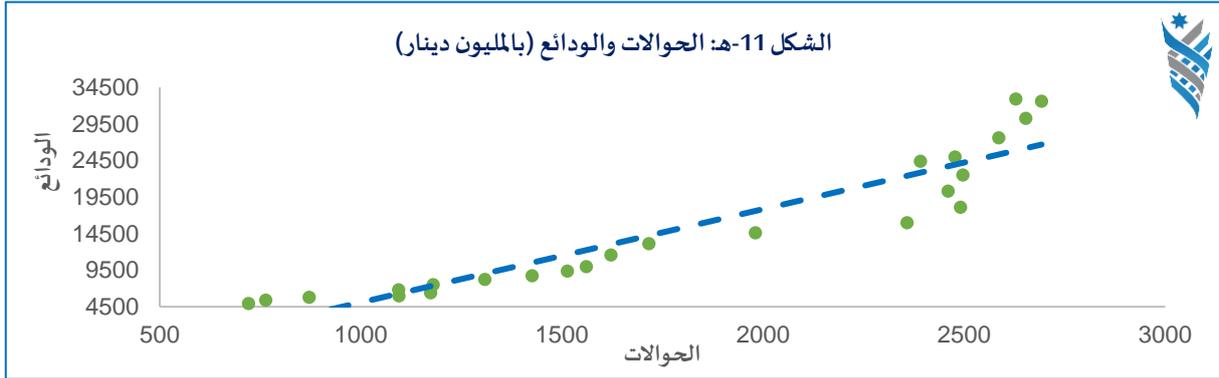
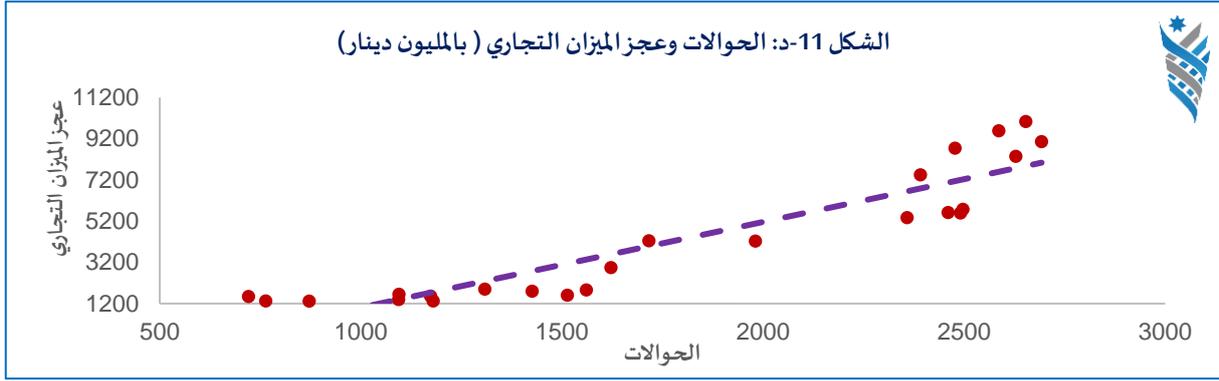
ثالثاً، من المهم الإشارة إلى أن المملكة العربية السعودية هي المصدر الأكبر لحوالات المغتربين الأردنيين والتي تشكل ما نسبته 38.8% من مجمل الحوالات المتدفقة إلى الأردن. ويلي المملكة



التكاليف تختلف بحسب الدولة المرسل منها الحوالة. فمثلاً نسبة متوسط تكلفة تحويل 200 دولار من قطر الى الأردن هي 4.53% من مبلغ الحوالة، وهذه النسبة أقل بكثير من الولايات المتحدة والتي تشكل 7.59%.

أخيراً، من المهم الإشارة إلى أن البنك الدولي يتتبع تكاليف تحويل مبلغ 200 دولار على نطاق عالمي. إذ إن آخر الأرقام المتاحة والصادرة في الربع الأول من العالم 2017 تشير إلى أن تكاليف التحويل للأردن منخفضة نسبياً (الشكل 11). ولكن هذه





النتيجة تعني أن نسبة فاعلة من الحوالات الواردة تُنفق على السلع الفاخرة المستوردة، وهذا يفاقم الواردات وبالتالي يرفع من العجز في الميزان التجاري.

4. مرونة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص على الأمد البعيد تساوي 1.606، وهذا يعني أنه عندما ترتفع الحوالات مثلاً بنسبة 5%، فإن الائتمان الممنوح للقطاع الخاص يرتفع بنسبة 8.03% ($8.03\% = 1.606 * 5\%$).

5. لا يوجد علاقة طويلة المدى بين الحوالات والتضخم. هذه النتيجة ليست مستغربة نظراً لسياسة ربط الدينار بالدولار ومع معرفة أن نسبة كبيرة من المستوردات الأردنية هي من دول الاتحاد الأوروبي. فمعدل التضخم لا يتأثر فقط بسعر هذه المستوردات باليورو، ولكن أيضاً يتأثر بتقلب سعر اليورو أمام الدولار. إضافةً إلى ذلك يجب عدم إغفال الأسعار المرتفعة نسبياً للنفط في السوق العالمي.

6. مرونة الودائع في البنوك على المدى الطويل تساوي 1.714، وهذا يعني بأنه عندما ترتفع الحوالات بنسبة 5% على سبيل المثال، فإن الودائع في البنوك ترتفع بنسبة 8.57% ($8.57\% = 1.714 * 5\%$).

7. مرونة الودائع البنكية بالعملة الأجنبية تساوي 0.964، وهذا يعني بأنه عندما ترتفع الحوالات بنسبة 5% مثلاً، فإن نسبة الودائع البنكية بالعملة الأجنبية سترتفع بنسبة 4.82% ($4.82\% = 0.964 * 5\%$).

8. تدفق الحوالات يساهم في تفسير التغير السنوي في الناتج المحلي الإجمالي والتغير في دخل الفرد.

9. تدفق الحوالات يساهم بمرور الوقت في تفسير التغير السنوي في الواردات والودائع البنكية والودائع بالعملة الأجنبية. مع ذلك فإن تدفق الحوالات يساهم بالشكل الأكبر في تفسير التغير السنوي في حجم الائتمان الممنوح للقطاع الخاص.

10. تدفق الحوالات يفسر بشكل ضعيف جداً التغير في نسبة التضخم السنوية.

بناءً على الأرقام والعلاقات المبينة في الأشكال أعلاه لا يمكن القول بأنه عندما تزداد الحوالات يزداد دخل الفرد. كذلك، لا يمكن القول بأن الودائع في البنوك تزداد مع زيادة الحوالات، ففي علم الإحصاء قد يُشار إلى أن متغيرين ما يوجد بينهما علاقة نظراً لوجود عامل مشترك يربط بينهما، إلا أنها في الواقع قد تكون هذه العلاقة خاطئة. فعلى سبيل المثال، "من الممكن ملاحظة أن حجم بيع المثلجات (البوظة) ترتفع مع ارتفاع عدد حوادث الغرق أثناء السباحة. إن استنتاج أن حالات الغرق تؤثر على حجم مبيعات هذه السلعة أو أن بينهما علاقة، هو أمر خاطئ. في الواقع، إن موجة حر سببت زيادة كل منهما، وموجة الحر هذه تفسر العامل المشترك بين حجم المبيعات وحالات الغرق، وليس بالضرورة أن العاملين مرتبطين ببعضهما".

لدراسة العلاقة بين الحوالات والدخل الحقيقي للفرد والتضخم والاستيراد وعجز الموازنة وعوامل التنمية المالية (الودائع في البنوك، الودائع بالعملة الأجنبية، حجم الإقراض) نحتاج لاستخدام منهجيات بحث أكثر تعقيداً من المستخدمة الأشكال (11-أ) - (11-ب). لهذا، وللقارئ المختص في الجانب التحليلي التقني، فإن منهجية البحث ونتائج التحليل الإحصائي المفصلة مرفقة في مُلحق الدراسة. ونبين أدناه النتائج الرئيسية للتحليل وتعليقات المنتدى عليها.

1. مرونة دخل الفرد على المدى الطويل تساوي 0.986، وهذا يعني أنه عندما تزداد الحوالات بنسبة 5% مثلاً يزداد الدخل الحقيقي للفرد بما يساوي 4.93% ($4.93\% = 0.986 * 5\%$).

2. مرونة الناتج المحلي الإجمالي على الأمد البعيد تساوي 1.534، وهذا يعني أنه عندما تزداد الحوالات على سبيل المثال بنسبة 5% فإن الناتج المحلي الإجمالي يرتفع بنسبة 7.67% ($7.67\% = 1.534 * 5\%$).

3. مرونة الواردات على المدى الطويل تساوي 1.722، وهذا يعني أنه عندما تزداد الحوالات بنسبة 5% مثلاً فإن الواردات تزداد بنسبة 8.61% ($8.61\% = 1.722 * 5\%$). هذه

5. الملخص ومضامين السياسات

والاقتصادية (مثل: الجنس، العمر، مستوى التعليم والتخصص، الحالة الاجتماعية، طبيعة العمل، مستوى الدخل، حجم التحويلات المالية واستخداماتها، عدد السنوات في المهجر، التحديات التي يواجهها المغترب في الدولة المضيفة، سبب الهجرة، فرص العمل ومستوى المنافسة في الدولة المضيفة، نية العودة للأردن، المدة التي سيمكثها المغترب في البلد المضيف قبل العودة للأردن إذا قرر ذلك).

ثالثاً: نحن بحاجة لفهم ديناميكيات سوق العمل الإقليمي من ناحية عدد فرص العمل التي تولدها هذه الأسواق، وحاجة هذه الأسواق للخبرات الأجنبية، والمنافسة التي تواجهها العمالة الأردنية في هذه الأسواق. من خلال توفير مثل هذه المعلومات بدقة وفي الوقت المناسب وبشكل منتظم، يُمكن لجميع أصحاب الشأن من صناعات قرار أو مغتربين، وحتى أولئك الذين يخططون للعمل في الخارج، السعي نحو زيادة تدفق الحوالات للاقتصاد الأردني.

رابعاً، إذا خُفضت تكلفة التحويل من 5.71% إلى 3.00% مثلاً، فإن الفارق الذي خُفض بنسبة 2.71% يعني أن الحوالات في العام 2016 كانت قد تزيد بنحو 70 مليون دينار (0.0271*2628). هذه الزيادة قد لا تُعتبر كبيرة نسبياً، ولكن تقليل تكلفة التحويل ستزيد تدفق الحوالات عبر القنوات الرسمية بدلاً من القنوات غير الرسمية، وهذه على الأقل طريقة لمعرفة تقديرات أفضل حول الحجم الحقيقي للحوالات.

خامساً، أثر الحوالات على عملية الاستيراد والعجز في الميزان التجاري مُحبط بشكل واضح. مع ذلك فإن الحوالات ليست السبب الوحيد لارتفاع العجز في الميزان التجاري، بل هي مُشكلة هيكلية تحتاج إلى حل. وهذا الموضوع يحتاج لبحث وورقة سياسات أخرى.

درس المنتدى في ورقة السياسات هذه اقتصاديات الحوالات من عدة زوايا. وبناءً على تحليل المنتدى فإن النتائج مشجعة. تساعد الحوالات في دفع النمو الاقتصادي (دخل الفرد والنتائج المحلي الإجمالي)، وزيادة الودائع في البنوك، وزيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والودائع بالعملة الأجنبية. بالإضافة لذلك فإن الحوالات لا تؤثر على مستوى التضخم. النتيجة الوحيدة غير المُشجعة هي مساهمة الحوالات في زيادة عملية الاستيراد وعجز الميزان التجاري.

بايجاز، الأردنيون العاملون في دول الخليج العربي وفي المناطق الأخرى يشكلون أهمية خاصة للاقتصاد الوطني الأردني.

عانى الاقتصاد الأردني من نسب بطالة مُرتفعة لوقت طويل، كما أن الأرقام الرسمية الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة تشير إلى أن معدلات البطالة بين الذكور 15.4% وبين الإناث هي 30%. بطبيعة الحال، هذه النتائج تبين أن الاقتصاد الأردني لم يكن ينمو بشكل يحد من معدلات البطالة. لذلك، فإن الفائدة العائدة على الأردن بسبب المغتربين الأردنيين العاملين في الخارج لا تقتصر فقط على الحوالات المالية في تحفيز النمو الاقتصادي والتنمية المالية بل تساعد أيضاً في تخفيض معدلات البطالة.

مضامين السياسات واضحة، وهي كالآتي:

أولاً، مسألة عمل الاردنيين في الخارج وحوالاتهم يجب أن تبقى على سُلّم أولويات أصحاب الشأن.

ثانياً، لزيادة تدفق الحوالات وتحسين الأثر الإيجابي لها على مُختلف المحاور الاقتصادية فإننا بحاجة ماسة لفهم المغتربين الأردنيين في الخارج وفهم الجانب السلوكي لهم في إرسال التحويلات المالية. لذلك، نحن بحاجة لاستبيانات ومسوحات دورية للمغتربين الأردنيين لإطلاع صانعي السياسات على أعداد المغتربين الأردنيين في الخارج وخصائصهم الاجتماعية

المراجع

Bel-Air, F. (2016), "Migration Profile: Jordan", Robert Shuman Center for Advanced Studies, Migration Policy Center.

Tabit, S. and C. Moussir (2017), "IMPACT OF MIGRANTS' REMITTANCES ON ECONOMIC GROWTH: CASE OF MOROCCO", International Journal of Innovation and Applied Studies.

Hien, N. (2017), "The Impact of Remittance on Trade Balance: The Case of Malaysia", Journal of Economics and Public Finance.

JSF (2017), "Jordanian Expatriates: A Challenging Opportunity".

ملحق أ

The Data and Methodology:

Annual data (1993-2016) of real per capita income (GDPPC), real imports (IMPORT), real trade deficit (DEFICIT), consumer price index (INFLATION), real credit to the private sector (CREDIT), real bank deposits (DEPOSIT), and real foreign exchange deposits (FOREIGN) are used in the analysis.

The basic models specifying the role of remittances are expressed as follows:

$$GDPPC_t = \alpha_0 + \beta_1 REM_t + \varepsilon_t$$

$$IMPORT_t = \alpha_0 + \beta_1 REM_t + \varepsilon_t$$

$$DEFICIT_t = \alpha_0 + \beta_1 REM_t + \varepsilon_t$$

$$INFLATION_t = \alpha_0 + \beta_1 REM_t + \varepsilon_t$$

$$CREDIT_t = \alpha_0 + \beta_1 REM_t + \varepsilon_t$$

$$DEPOSIT_t = \alpha_0 + \beta_1 REM_t + \varepsilon_t$$

$$FOREIGN_t = \alpha_0 + \beta_1 REM_t + \varepsilon_t$$

where, REM is real remittance inflows, t is the time period (1993-2016) and ε is the error term. Finally, all of the variables are in their natural logarithm form.

The focus of this analysis is on the parameter β . If there is an impact of remittances on each variable, the term β will have a positive sign ($\beta > 0$) in all expressions.

In such an exercise, the usual techniques are applied and these include, stationarity test, co-integration, Vector Error Correction Model (VECM), Granger Causality, and variance decomposition analysis.

TABLE ONE
Stationarity Tests

| Variable | Dickey-Fuller | | Philips-Perron | |
|-----------|---------------|------------------|----------------|------------------|
| | Level | First-Difference | Level | First-Difference |
| REMIT | 3.763 | -2.853* | 3.763 | -2.853* |
| GDPPC | -0.903 | 3.503* | 3.503 | -3.394** |
| GDP | 2.429 | -2.946** | 6.880 | -2.916** |
| IMPORT | 3.303 | -2.316* | 3.303 | -2.392* |
| DEFICIT | 0.986 | -3.240* | 2.055 | -3.225* |
| INFLATION | -2.150*** | -7.208* | -1.996*** | -7.246* |
| CREDIT | 7.223 | -1.844* | 6.317 | -1.765* |
| DEPOSIT | 5.604 | -1.531* | 5.603 | -2.413* |
| FOREIGN | 2.792 | -3.981* | 3.908 | -3.981* |

*, **, and *** imply significance at the 99%, 95%, and 90% confidence levels.

TABLE TWO
Johansen Multivariate Co-Integration Test
REMIT & GDPPC

| Hypothesized No. of CE(s) | Max-Eigen Statistic | Trace Statistic |
|---------------------------|---------------------|-----------------|
| None* | 14.934* | 17.617* |
| At most 1 | 2.683 | 2.683 |

TABLE THREE
Johansen Multivariate Co-Integration Test
REMIT & GDP

| Hypothesized No. of CE(s) | Max-Eigen Statistic | Trace Statistic |
|---------------------------|---------------------|-----------------|
| None* | 15.009* | 17.582* |
| At most 1 | 2.573 | 2.573 |

TABLE FOUR
Johansen Multivariate Co-Integration Test
REMIT & IMPORT

| Hypothesized No. of CE(s) | Max-Eigen Statistic | Trace Statistic |
|---------------------------|---------------------|-----------------|
| None* | 12.661** | 15.631** |
| At most 1 | 2.970 | 2.970 |

TABLE FIVE
Johansen Multivariate Co-Integration Test
REMIT & DEFICIT

| Hypothesized No. of CE(s) | Max-Eigen Statistic | Trace Statistic |
|---------------------------|---------------------|-----------------|
| None* | 16.537* | 22.714* |
| At most 1 | 6.176 | 6.176 |

TABLE SIX
Johansen Multivariate Co-Integration Test
REMIT & INFLATION

| Hypothesized No. of CE(s) | Max-Eigen Statistic | Trace Statistic |
|---------------------------|---------------------|-----------------|
| None* | 7.384 | 11.405 |
| At most 1 | 4.021 | 4.021 |

TABLE SEVEN
Johansen Multivariate Co-Integration Test
REMIT & CREDIT

| Hypothesized No. of CE(s) | Max-Eigen Statistic | Trace Statistic |
|---------------------------|---------------------|-----------------|
| None* | 13.641* | 13.806* |
| At most 1 | 0.165 | 0.165 |

TABLE EIGHT
Johansen Multivariate Co-Integration Test
REMIT & DEPOSIT

| Hypothesized No. of CE(s) | Max-Eigen Statistic | Trace Statistic |
|---------------------------|---------------------|-----------------|
| None* | 14.160** | 15.627** |
| At most 1 | 1.466 | 1.466 |

TABLE NINE
Johansen Multivariate Co-Integration Test
REMIT & FOREIGN

| Hypothesized No. of CE(s) | Max-Eigen Statistic | Trace Statistic |
|---------------------------|---------------------|-----------------|
| None* | 14.533* | 20.107* |
| At most 1 | 5.574* | 5.574* |

TABLE TEN
Estimates of VEC Model (REM & GDPPC)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-statistic |
|--------------------|-------------|------------|-------------|
| λe_{t-1} | -0.249 | 0.100 | -2.467* |
| Δ GDPPC(-1) | -0.712 | 0.224 | -3.181* |
| Δ GDPPC(-2) | 0.337 | 0.301 | 1.119 |
| Δ REMIT(-1) | 0.192 | 0.175 | 1.094 |
| Δ REMIT(-2) | 0.443 | 0.184 | 2.408 |
| Adjusted R-Squared | 0.614 | | |
| F-Statistic | 6.037 | | |

TABLE ELEVEN
VARIANCE DECOMPOSITION OF GDPPC

| Period | GDPPC | REMIT |
|--------|---------|--------|
| 1 | 100.000 | 0.000 |
| 2 | 93.366 | 6.633 |
| 3 | 94.689 | 5.311 |
| 4 | 83.952 | 16.047 |
| 5 | 81.935 | 18.064 |
| 6 | 80.022 | 19.977 |
| 7 | 79.265 | 20.734 |
| 8 | 79.671 | 20.328 |
| 9 | 80.447 | 19.552 |
| 10 | 80.792 | 19.207 |

TABLE TWELVE
Pair-wise Granger Causality Tests

| Null Hypothesis | F-Statistic | Probability |
|------------------------------------|-------------|-------------|
| REMIT does not Granger cause GDPPC | 1.272 | 0.307 |
| GDPPC does not Granger cause REMIT | 6.983 | 0.006 |

TABLE THIRTEEN
Estimates of VEC Model (REM & GDP)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-statistic |
|---------------------|-------------|------------|-------------|
| $\lambda_{e_{t-1}}$ | -0.100 | 0.068 | -1.439* |
| $\Delta GDP(-1)$ | -0.297 | 0.215 | -1.378* |
| $\Delta GDP(-2)$ | -0.187 | 0.185 | -1.011 |
| $\Delta REMIT(-1)$ | 0.018 | 0.204 | 0.091 |
| $\Delta REMIT(-2)$ | 0.304 | 0.151 | 2.005* |
| Adjusted R-Squared | 0.448 | | |
| F-Statistic | 3.575 | | |

TABLE FOURTEEN
VARIANCE DECOMPOSITION OF GDP

| Period | GDP | REMIT |
|--------|---------|--------|
| 1 | 100.000 | 0.000 |
| 2 | 93.838 | 6.161 |
| 3 | 89.606 | 10.393 |
| 4 | 85.872 | 14.127 |
| 5 | 85.957 | 14.043 |
| 6 | 87.076 | 12.924 |
| 7 | 87.910 | 12.089 |
| 8 | 88.686 | 11.313 |
| 9 | 89.301 | 10.698 |
| 10 | 89.648 | 10.351 |

TABLE FIFTEEN
Pair-wise Granger Causality Tests

| Null Hypothesis | F-Statistic | Probability |
|----------------------------------|-------------|-------------|
| REMIT does not Granger cause GDP | 3.342 | 0.061 |
| GDP does not Granger cause REMIT | 0.062 | 0.940 |

TABLE SIXTEEN
Estimates of VEC Model (REM & IMPORT)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-statistic |
|---------------------|-------------|------------|-------------|
| λe_{t-1} | -0.427 | 0.117 | -3.636* |
| Δ IMPORT(-1) | -0.362 | 0.158 | -2.294* |
| Δ IMPORT(-2) | -0.473 | 0.152 | -3.115* |
| Δ REMIT(-1) | 0.968 | 0.391 | 2.478* |
| Δ REMIT(-2) | 0.349 | 0.280 | 1.244* |
| Adjusted R-Squared | 0.594 | | |
| F-Statistic | 5.629 | | |

TABLE SEVENTEEN
VARIANCE DECOMPOSITION OF IMPORT

| Period | IMPORT | REMIT |
|--------|---------|--------|
| 1 | 100.000 | 0.000 |
| 2 | 88.599 | 11.401 |
| 3 | 62.910 | 37.089 |
| 4 | 53.734 | 46.266 |
| 5 | 53.000 | 46.999 |
| 6 | 50.999 | 49.000 |
| 7 | 49.426 | 50.574 |
| 8 | 48.655 | 51.344 |
| 9 | 47.540 | 52.459 |
| 10 | 46.547 | 53.452 |

TABLE EIGHTEEN
Pair-wise Granger Causality Tests

| Null Hypothesis | F-Statistic | Probability |
|-------------------------------------|-------------|-------------|
| REMIT does not Granger cause IMPORT | 0.701 | 0.508 |
| IMPORT does not Granger cause REMIT | 0.602 | 0.559 |

TABLE NINETEEN
Estimates of VEC Model (REM & DEFICIT)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-statistic |
|----------------------|-------------|------------|-------------|
| λe_{t-1} | -0.516 | 0.156 | -3.299* |
| Δ DEFICIT(-1) | -0.264 | 0.159 | -1.656* |
| Δ DEFICIT(-2) | -0.236 | 0.167 | -1.408* |
| Δ REMIT(-1) | 1.407 | 0.759 | 1.852* |
| Δ REMIT(-2) | 0.443 | 0.545 | 0.811 |
| Adjusted R-Squared | 0.530 | | |
| F-Statistic | 4.571 | | |

TABLE TWENTY
VARIANCE DECOMPOSITION OF DEFICIT

| Period | DEFICIT | REMIT |
|--------|---------|--------|
| 1 | 100.000 | 0.000 |
| 2 | 84.452 | 15.574 |
| 3 | 62.644 | 37.355 |
| 4 | 55.807 | 44.192 |
| 5 | 54.391 | 45.608 |
| 6 | 53.062 | 46.938 |
| 7 | 51.907 | 48.092 |
| 8 | 50.763 | 49.236 |
| 9 | 49.735 | 50.264 |
| 10 | 48.984 | 51.015 |

TABLE TWENTY ONE
Pair-wise Granger Causality Tests

| Null Hypothesis | F-Statistic | Probability |
|--------------------------------------|-------------|-------------|
| REMIT does not Granger cause DEFICIT | 1.465 | 0.261 |
| DEFICIT does not Granger cause REMIT | 0.162 | 0.852 |

TABLE TWENTY TWO
Estimates of VEC Model (REM & CREDIT)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-statistic |
|---------------------|-------------|------------|-------------|
| λe_{t-1} | -0.145 | 0.080 | -1.809* |
| Δ CREDIT(-1) | -0.118 | 0.199 | -0.592 |
| Δ CREDIT(-2) | -0.329 | 0.176 | -1.867* |
| Δ REMIT(-1) | 0.237 | 0.254 | 0.932 |
| Δ REMIT(-2) | 0.404 | 0.193 | 2.092* |
| Adjusted R-Squared | 0.514 | | |
| F-Statistic | 4.356 | | |

TABLE TWENTY THREE
VARIANCE DECOMPOSITION OF IMPORT

| Period | CREDIT | REMIT |
|--------|---------|--------|
| 1 | 100.000 | 0.000 |
| 2 | 60.613 | 39.386 |
| 3 | 55.871 | 44.128 |
| 4 | 45.315 | 54.684 |
| 5 | 38.512 | 61.487 |
| 6 | 32.641 | 67.358 |
| 7 | 30.200 | 69.799 |
| 8 | 27.169 | 72.830 |
| 9 | 24.812 | 75.187 |
| 10 | 22.798 | 77.202 |

TABLE TWENTY FOUR
Pair-wise Granger Causality Tests

| Null Hypothesis | F-Statistic | Probability |
|-------------------------------------|-------------|-------------|
| REMIT does not Granger cause CREDIT | 3.770 | 0.045 |
| CREDIT does not Granger cause REMIT | 2.020 | 0.165 |

TABLE TWENTY FIVE
Pair-wise Granger Causality Tests

| Null Hypothesis | F-Statistic | Probability |
|--|-------------|-------------|
| REMIT does not Granger cause INFLATION | 2.453 | 0.118 |
| INFLATION does not Granger cause REMIT | 1.667 | 0.219 |

TABLE TWENTY SIX
Estimates of VEC Model (REM & DEPOSIT)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-statistic |
|----------------------|-------------|------------|-------------|
| λe_{t-1} | -0.225 | 0.109 | -2.057* |
| Δ DEPOSIT(-1) | 0.369 | 0.326 | 1.133 |
| Δ DEPOSIT(-2) | 0.318 | 0.230 | 1.383 |
| Δ REMIT(-1) | 0.219 | 0.248 | 0.883 |
| Δ REMIT(-2) | 0.305 | 0.220 | 1.389 |
| Adjusted R-Squared | 0.577 | | |
| F-Statistic | 5.324 | | |

TABLE TWENTY SEVEN
VARIANCE DECOMPOSITION OF DEPOSIT

| Period | DEPOSIT | REMIT |
|--------|---------|--------|
| 1 | 100.000 | 0.000 |
| 2 | 82.246 | 17.754 |
| 3 | 81.465 | 18.534 |
| 4 | 74.729 | 25.271 |
| 5 | 73.331 | 26.668 |
| 6 | 70.484 | 29.515 |
| 7 | 70.304 | 29.695 |
| 8 | 66.965 | 33.034 |
| 9 | 65.341 | 34.658 |
| 10 | 62.933 | 37.066 |

TABLE TWENTY EIGHT
Pair-wise Granger Causality Tests

| Null Hypothesis | F-Statistic | Probability |
|--------------------------------------|-------------|-------------|
| REMIT does not Granger cause DEPOSIT | 1.235 | 0.317 |
| DEPOSIT does not Granger cause REMIT | 0.720 | 0.501 |

TABLE NINE
Estimates of VEC Model (REM & FOREIGN)

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-statistic |
|----------------------|-------------|------------|-------------|
| $\lambda_{e_{t-1}}$ | -0.516 | 0.195 | -2.639* |
| Δ FOREIGN(-1) | -0.749 | 0.159 | -4.704* |
| Δ FOREIGN(-2) | -0.440 | 0.161 | -2.728* |
| Δ REMIT(-1) | 0.209 | 0.523 | 0.399 |
| Δ REMIT(-2) | -0.235 | 0.354 | -0.663 |
| Adjusted R-Squared | 0.675 | | |
| F-Statistic | 7.593 | | |

TABLE THIRTY
VARIANCE DECOMPOSITION OF FOREIGN

| Period | FOREIGN | REMIT |
|--------|---------|--------|
| 1 | 100.000 | 0.000 |
| 2 | 72.038 | 27.961 |
| 3 | 68.953 | 31.047 |
| 4 | 73.448 | 26.551 |
| 5 | 63.689 | 36.310 |
| 6 | 65.254 | 34.745 |
| 7 | 64.988 | 35.011 |
| 8 | 61.613 | 38.386 |
| 9 | 62.711 | 37.288 |
| 10 | 61.580 | 38.419 |

TABLE THIRTY ONE
Pair-wise Granger Causality Tests

| Null Hypothesis | F-Statistic | Probability |
|--------------------------------------|-------------|-------------|
| REMIT does not Granger cause FOREIGN | 2.757 | 0.094 |
| FOREIGN does not Granger cause REMIT | 0.990 | 0.393 |



منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

هاتف: +٩١٢ ٦٥١١ ٦٤٧٦ فاكس: +٩١٢ ٦٥١١ ٦٣٧٦

www.jsf.org info@jsf.org

 /JordanStrategyForumJSF  @JSFJordan